

النص الحرفي للبيان الوزاري للحكومة كما أقره مجلس الوزراء:

"يقدر ما هو موجّه إليكم، حضرة النواب الكرام، فان هذا البيان موجه إلى شباب لبنان، وإلى كل اللبنانيين. انه البيان الأول للحكومة الأولى بعد الانتخابات، الأولى في ظل استعادة لبنان نظامه الديمقراطي.

انه البيان الموجه إلى شباب لبنان وشعب لبنان الناهض الذي انتفض لكرامة الوطن وحرر جنوبه وبقاعه الغربي وعمل على تعزيز استقلاله وسيادته وبادر إلى تجاوز محن الماضي، بعد استشهاد صانع الإنجازات الكبرى التي تحققت على مدى السنوات الماضية الرئيس الشهيد رفيق الحريري والذي كان هو من يجب أن يكون اليوم أمامكم. انه بيان العفو والمصالحة والتسامح والحوار والوفاق، بيان الأعلام المرفوعة والحناجر المدوية. بيان تلاقي ساحات الديمقراطية، بكل مشاربها واندماجها اليوم في إطار حكومتنا.

انه بيان مراجعة الماضي من اجل استيعابه وتجاوزه، وبيان الدخول إلى المستقبل باقتحامه. بيان الانفتاح على جميع اللبنانيين وعلى الأشقاء وعلى العالم اجمع ليستفيد لبنان من مقوماته الوطنية والقومية والحضارية. لذلك، ستجدون في هذا البيان تمسكا راسخا بالمسلمات الوطنية وفي طليعتها العمل على تطبيق اتفاق الطائف، وتوجها قاطعا وملتزمًا العمل على تصحيح الأخطاء وإطلاق الإصلاح وإحياء المؤسسات وقهر الفساد والقضاء على الهدر، ووضع الأسس الثابتة للمستقبل الواعد والزاهر.

انه بيان العودة إلى الدستور، إلى سيادة القانون، إلى المصالحة الحقيقية، إلى حياة مدنية، تضبط الأداء الحكومي والتصرف الأمني ضمن الأصول الديمقراطية احترامًا لكرامة المواطنين وحررياتهم، وحققهم في دولتهم ونظامهم، واحترامًا لقيم العدالة وحقوق الإنسان. وعلى هذه القواعد فهو بيان يدعو بكل إخلاص مجلسكم الكريم إلى ممارسة المساءلة الدورية لنا وإلى متابعة ومحاسبة تصرفاتنا على الدوام.

انه بيان الوفاء بالوعود التي قطعت من الجميع إلى الجميع عشية الانتخابات وخلالها، والمتمثلة بوضع قانون عصري وعادل للانتخاب مع تطبيق اللامركزية الإدارية في ضوء المتغيرات التكنولوجية في عصر ثورة الاتصالات. بيان التزام الإصلاح الحقيقي وإعادة الهيكلة واقتطاع الفساد من جذوره، هدرًا أو تجاوزًا، إهمالًا أو اختلاسًا، مع إصلاح الأجهزة الأمنية لتكون في حدود صلاحياتها المحددة في اتفاق الطائف أداة للحماية لا للوصاية. انه بيان تأمين استقلالية حقيقية للقضاء سلطة وللقضاء أفرادًا.

انه، كذلك، بيان يحمل آمالا واسعة في تربية وتعليم اجيالنا الشابة العلم المتلائم مع تطلعاتهم، ومع حاجات اقتصادنا. وهو كذلك التزام حاسم لصحة المواطنين وشأنهم الاجتماعي ووضعهم المعيشي، في ضوء التوصل التدريجي للاستعمال الأمثل للموارد المتاحة، وتعهده برنامج واضح لتحقيق النمو المستدام والتنمية المتوازنة.

انه بيان معالجة الأوضاع الاقتصادية والمالية من خلال الإصلاحات الجذرية التي طال انتظارها وتأخر تنفيذها بسبب معوقات شتى. انه بيان العمل على إطلاق عجلة الاقتصاد الانتاجي والخدمات من خلال تشجيع مبادرات القطاع الخاص وتحسين اداء ادارات ومؤسسات القطاع العام في خدمة الاقتصاد والمواطنين، مع التزام ترشيد الانفاق بغية زيادة معدلات النمو وضبط خدمة الدين وخفض العجز في الموازنة ومعالجة مشكلة تراكم الدين العام توطئة لخفضه واطفائه.

انه بيان تطبيق القانون والغاء كل تصرف او تنصت غير مشروع، مع العودة إلى اصول المحاكمات الجزائية التي تضمن حقوق المواطنين اللبنانيين وكرامتهم.

انه بيان النضال الذي روته دماء الشهداء رفيق الحريري وباسل فليحان ورفاقهما وسمير قصير وجورج حاوي ورفدته جروح مروان حماده والياس المر، بيان التزام العمل الجاد لجلاء الحقيقة وكشف المرتكبين ومحاکمتهم، ايا كانوا واينما وجدوا.

انه بيان الحفاظ على مقوماتنا الباسلة، بيان الحوار الهادئ حول الخيارات المتاحة لنا جميعا في نطاق معادلة عربية نضالية تواجه اسرائيل واحتلالاتها واطماعها وتحصن لبنان، في الوقت ذاته. انه بيان التزام التضامن العربي، وتأكيد التمسك بمبادرة قمة بيروت للسلام العادل والشامل، والاحترام لقرارات الشرعية الدولية.

انه بيان اعادة بناء علاقات لبنانية – سورية مميزة حقا بقوتها وعمقها وشفافيتها ونديتها واخلاصها، مميزة بتغليب المصلحة المشتركة على كل اعتبار آخر، مميزة في تطبيق الاتفاقات بدقة، مميزة في تكاملها من خلال مؤسسات فاعلة وأسس واضحة، ومجالس وهيئات ناشطة تمثل آمال وطموحات البلدين الشقيقين اللذين يتوقان فعلا إلى تعميق اواصر التعاون وإلى التفاعل والتبادل والتضامن، عبر تشاور توافقي وتعاون مخلص وبناء.

ان الحكومة المائلة امامكم اليوم تحدد سياساتها وتقرر تعهداتها في كل مسألة متاحة في المجالات الآتية:

اولاً: في إصلاح النظام الانتخابي

ان مسألة اصلاح النظام الانتخابي هي من المسائل المهمة التي يؤكد اللبنانيون ضرورة المبادرة بسرعة إلى معالجتها. ولذا فان اولويات الحكومة العمل على اصلاح نظام الانتخابات بهدف ترسيخ الديمقراطية البرلمانية التي كرسها

الدستور والتي تقتضي قيام احزاب سياسية عصرية يتركز عليها الرأي العام ويتم التمثيل الشعبي على اساسها وتستكمل الممارسة الديموقراطية من خلالها.

والحكومة تؤمن بان قيام تشكيلات سياسية تضم في صفوفها مواطنين ينتمون إلى طوائف مختلفة امر ممكن، شرط اعتماد النظام الانتخابي الملائم، وهي مقتنعة ايضا بان التعددية الطائفية لا تحول دون نشوء احزاب عصرية تفسح المجال لتجاوز العصبية الطائفية التقليدية التي افسدت ولا تزال تفسد حياتنا السياسية وتعوق تطورها. لذا تعتبر الحكومة ان اصلاح نظام الانتخابات يتصل اتصالا وثيقا بما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني لجهة الغاء الطائفية السياسية، وهي بالتالي، بعد تقديمها مشروع قانون جديد للانتخابات إلى المجلس النيابي، سوف تستعجل تشكيل الهيئة الوطنية للبحث في طريقة الغاء الطائفية المشار اليها في وثيقة الوفاق الوطني والدستور.

وعلى هذا الاساس ستقوم الحكومة بعد نيلها الثقة في مجلسكم الكريم بتأليف هيئة وطنية خاصة لوضع قانون الانتخاب الذي يؤمن ضمن الاسس والمعايير التي نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني التمثيل الصحيح للشعب اللبناني في الاطار الديموقراطي البرلماني وبما يؤمن مشاركة الشباب بفاعلية من خلال خفض سن الاقتراع.

وستضم الهيئة القوى السياسية كافة بمن فيهم ممثلو الاحزاب والتيارات غير المنضوية في الحكومة لدراسة مشاريع القوانين وعرض خلاصة عملها في مهلة لا تتعدى الخمسة اشهر. وتتعهد الحكومة بدورها تحويل المشروع المناسب خلال شهر واحد بعد ذلك إلى مجلسكم الكريم ليأخذ مجراه القانوني عبر اللجان ولدى الهيئة العامة.

ولتعزيز الديموقراطية ومفهوم المشاركة الشعبية من خلال تفعيل البلديات، تريد الحكومة في هذا الصدد تأكيد العمل من اجل تمكين البلديات من ادارة شؤونها في خدمة المجتمع المحلي بمشاركة الاهالي في رعاية مصالحهم، وتحمل المسؤولية في الشأن العام. كما تؤكد الحكومة ان للبلديات دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ينبغي احتضانه وتطويره في اطار برنامج الدولة الانمائي الشامل.

ثانياً: في العلاقات العربية والدولية

انطلاقاً من انتماء لبنان العربي ودوره الفاعل في الدفاع عن القضايا العربية، تؤكد الحكومة ايمانها باهمية العمل العربي المشترك والتزامها اعلى درجات التضامن العربي في اطار جامعة الدول العربية. كما تؤكد ايضا سعيها لان يساهم لبنان في تعزيز اطر التعاون بين البلدان العربية في مختلف المجالات وعلى المستويات الرسمية والاهلية على حد سواء.

كما تعتبر الحكومة ان اساس عدم الاستقرار في المنطقة يعود إلى استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية واغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني ومنعه من اقامة دولته المستقلة على ارضه. وهي تعتقد ان السلام لا يمكن ان يتحقق مع استمرار الاحتلال للارض وعدم اعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الكاملة والمشروعة، بما فيها حق العودة المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

وانطلاقاً مما نص عليه اتفاق الطائف، تؤكد الحكومة حرصها على اقامة علاقات صحية وجدية ومميزة وراسخة مع سوريا مرتكزة في ذلك على روابط الاخوة والتاريخ والجغرافيا والمصالح المشتركة. وتؤكد الحكومة التزامها ان لبنان لن يكون ممرا او مستقرا لاي تنظيم او قوة او دولة تستهدف المساس بأمنه او امن سوريا تأكيداً لمبدأ ان امن لبنان من امن سوريا وبالعكس.

كما تجدد الحكومة تأكيدها التضامن والتعاون مع الشقيقة سوريا واهمية تنسيق الموقف من الصراع العربي الاسرائيلي. وستبادر الحكومة فور نيلها الثقة إلى معالجة ازمة الحدود الطارئة بما يعيد الاوضاع إلى مسارها الطبيعي وإلى ما ينبغي ان تكون عليه العلاقات بين بلدين جارين وشقيقين، وان تعمد إلى معالجة السلبات الاخرى التي تضر بمصالح البلدين، والتطلع إلى مستقبل مشرق وتعاون كامل في مختلف المجالات، وذلك في اطار السيادة والاستقلال لكل منهما لدرء المخاطر والتحديات الناجمة عن الضغوط والتحوليات الاقليمية والدولية. وتؤكد الحكومة التزامها متابعة قضية المفقودين والمعطلين في السجون السورية من خلال اللجنة المشتركة اللبنانية - السورية التي تم الاتفاق عليها بين البلدين.

وستعمل الحكومة، في السياسة الدولية، على توفير افضل علاقات التعاون مع جميع الدول الصديقة ومع المؤسسات الدولية وذلك في اطار ميثاق الامم المتحدة، واتفاق الشراكة الاوروبية، وتفعيل دور المؤسسات الدولية بما يخدم قضية السلم والامن الدوليين، ويسهم في حل النزاعات في المنطقة في ضوء القوانين والمواثيق الدولية التي تنص على عدم جواز الاستيلاء على اراضي الاخرين بالقوة، وضرورة احترام سيادة الدول الاعضاء واحترام العلاقات والمعاهدات الدولية.

وتؤكد الحكومة حرصها على التمسك باحترام القانون الدولي وحسن العلاقات مع الشرعية الدولية واحترام قراراتها، وذلك في اطار السيادة والتضامن والوحدة الوطنية. كذلك وفي اطار اطلاق حوار داخلي لبناني بهدف الوصول إلى

توافق وطني يقوم على تعزيز الوحدة الوطنية وتأكيد مصالح البلاد العليا، والعمل على تعزيز موقع لبنان وصدقيته ضمن الاسرة الدولية. كذلك ستولي الحكومة الاهتمام اللازم لقضية تغييب الامام موسى الصدر ورفيقه. وتعتبر الحكومة ان المقاومة اللبنانية تعبير صادق وطبيعي عن الحق الوطني للشعب اللبناني في تحرير ارضه والدفاع عن كرامته في مواجهة الاعتداءات والتهديدات والاطماع الاسرائيلية، والعمل على استكمال تحرير الارض اللبنانية، والاستمرار في رفض التوطين الذي يخل بالحق العربي الفلسطيني، ويتناقض مع وثيقة الوفاق الوطني. وتعلن الحكومة اهتمامها بمتابعة قضية الاسرى والمعتقلين في السجون الاسرائيلية ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل للافراج عنهم.

ثالثا: في اعادة بناء المؤسسات الأمنية

ان الاحداث الامنية التي عاناها لبنان ولا يزال توجب على الحكومة ان تتخذ كل ما تتطلبه مسألة حماية امن الوطن والمواطنين في يومهم وغدهم ومواجهة الاعتداءات المتتالية عليهم من خلال الاغتيالات والتفجيرات الارهابية، وهي لذلك تتعهد دعم الجيش وتعزيز قوى الامن الداخلي وتوفير كل الامكانيات التي تمكنها من القيام بمهامها الوطنية. وستكون من اولويات هذه الحكومة اعادة بناء المؤسسات والاجهزة الامنية وتحديد مهماتها وصلاحياتها ومسؤولياتها ومتطلباتها، وكذلك اخضاعها للمبادئ التي نص عليها اتفاق الطائف بالنسبة إلى صلاحيات الامن العسكري وحدوده من جهة وحماية الحياة المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبنانيين من اي وصاية من جهة اخرى. وانطلاقا من هذا التوجه الاصلاحى ستستكمل الحكومة المناقشات والتعيينات اللازمة على كل المستويات القيادية.

رابعا: في استقلال القضاء

تعتبر الحكومة ان مسألة فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ركن اساسي من اركان الدستور اللبناني والنظام الديموقراطي البرلماني الذي يلتزمه لبنان. والحكومة اذ تتمسك باستقلال القضاء تمسكا مطلقا، تؤكد تصميمها على اجراء الاصلاحات اللازمة، واعطاء هذا الامر كل ابعاده الضرورية لاستقامة عمل المؤسسات وفعاليتها. وعلى ذلك فان الحكومة تؤمن بأن السلطة القضائية هي الضمان الاساسي لحقوق المواطنين وحياتهم، ومن هنا ضرورة التركيز على الامان القضائي انطلاقا من حرص الحكومة على استقلال القضاء وتوفير كل الضمانات الدستورية والقانونية للقضاة والمتقاضين، بحيث يصبح القضاء محل ثقة اللبنانيين واحترامهم. فالقضاء العادل والمستقل لا يشكل فقط عامل استقرار اساسي للمجتمع، لكنه يشكل ايضا عاملا اساسيا في تعزيز ثقة الاشقاء والاصدقاء بلبنان وبالتالي في تشجيع الاستثمارات الخارجية التي تدفع بالاقتصاد إلى الامام وتعزز النمو والتنمية وتحسن مستوى معيشة اللبنانيين وتضمن امنهم الاجتماعى. من جهة اخرى، وتعزيزا لانتظام عمل المؤسسات، ستعمل الحكومة في اقرب وقت على اجراء التعيينات اللازمة لاستكمال هيئة المجلس الدستوري واعادة تفعيله.

ان الحكومة لن تألو جهدا في سعيها الدؤوب وبالتنسيق والتعاون المستمر مع لجنة التحقيق الدولية لكشف حقيقة جرائم اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري والنائب باسل فليحان، كما ستلاحق بقوة اعمال التحقيق بالجرائم التي ذهب ضحيتها الكاتب والصحافي سمير قصير والمناضل جورج حاوي ضحايا التفجيرات في اكثر من منطقة ومحاولة اغتيال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الوطني الياس المر، وقبل ذلك محاولة اغتيال الوزير مروان حماده. وتؤكد الحكومة اصرارها، وفوق ذلك اصرار اللبنانيين جميعا، على أن يحاسب جميع المسؤولين عن تلك الجرائم امام القضاء محاسبة كاملة.

خامسا: في التنصت واصول المحاكمات الجزائية

وفي سياق اعادة فرض سلطة القانون، ستوعز الحكومة إلى وزارة الاتصالات وبالتعاون والتنسيق مع وزارات العدل والدفاع والداخلية بالتحقق فورا من حسن تطبيق قانون صون الحق بسرية المخابرات التي تجرى بواسطة أي وسيلة من وسائل الاتصال.

كما ستقترح الحكومة على المجلس الكريم التعديلات الضرورية على قانوني التنصت واصول المحاكمات الجزائية بما يعيد إلى المواطن اللبناني حرمة حقوقه البديهيّة وحياته الاساسية.

سادسا: في الاعلام

مع تأكيدات الحكومة حرصها على حماية الحريات العامة والفردية، وحقوق المواطنين في التعبير عن آرائهم، وعلى حرية الاعلام وحماية تنوعه وتعددّه، تعلن الحكومة التزامها تطبيق القوانين دون استثناء، وسعيها إلى تطويرها لتتلاءم مع التطورات التقنية واستنادا إلى التجربة التي عاشها لبنان في ظل قانون البث الاذاعي والتلفزيوني. كذلك تؤكد الحكومة اعطاء المجلس الوطني للاعلام دورا فاعلا بعد اعادة النظر في صلاحياته وطريقة تشكيله على اسس نتيج اختيار اهل الخبرة والاختصاص لتحمل المسؤولية فيه.

كما تؤكد الحكومة، وإيماناً منها بدور الاعلام الفاعل في مختلف مجالات حياتنا الوطنية، والذي هو في الوقت نفسه احد اهم القطاعات المنتجة في البلاد، انها ستتعاظم بانفتاح وتعاون مع كل المؤسسات الاعلامية والاعلاميين لما فيه مصلحة لبنان وحماية الحرية والديموقراطية والتنوع. انطلاقاً من كل ذلك تؤكد الحكومة عزمها على تأييد اقتراح القانون الرامي إلى اعادة فتح محطة الـ MTV.

كما ان الحكومة ستسعى إلى اعادة النظر في النصوص المتعلقة بقطاع الاعلان الذي يعتبر قطاعاً منتجاً يستقطب عدداً كبيراً من اللبنانيين الذين يديرون مؤسسات كبرى في العالم ويمكن من خلالهم ومع التسهيلات التي يمكن ان تقدم إلى هذا القطاع جذب استثمارات كبيرة إلى لبنان بما يؤدي إلى ايجاد فرص عمل كثيرة ومجدية امام اللبنانيين.

اما في ما يتعلق بمؤسسات الدولة الاعلامية، فتلتزم الحكومة وضع حد لحالة التراجع والفوضى والنزف المالي فيها من خلال المبادرة إلى تخصيص التلفزيون والاذاعة على قاعدة تحفظ للدولة حقها في تأمين تغطية اعلامية شاملة لكل اللبنانيين ومناطقهم، على ان يكون للحكومة في الشركة الجديدة السهم الذهبي فقط الذي يكفل للحكومة تأمين ووضع الضوابط التي ترعى حقوق المواطنين والمصلحة الوطنية اللبنانية العليا. وستعمد الحكومة إلى تفعيل الوكالة الوطنية للاعلام. وإلى ان تنتجز هذه الخطوات، تؤكد عزمها على استكمال ما اتخذ من خطوات سابقة لمعالجة مشكلة الفائض في وزارة الاعلام بالتعاون بين الوزارة واجهزة الدولة المعنية بذلك.

سابعاً: في الاغتراب والمغتربين والقرية اللبنانية الكونية

شكل اللبنانيون في دنيا الاغتراب وعلى مدى عقود طويلة مجالاً رحباً لحضور لبنان سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً. ان الحكومة اذ تدرك اهمية اللبنانيين ودورهم في دنيا الاغتراب ستسعى إلى تمكين صلات لبنان المقيم مع لبنان المغترب بالتواصل الحميم المستمر بينهما عبر هيئات لبنان السياسية في الخارج، والمنظمات الاغترابية الفاعلة بغية تفعيل دور الانتشار اللبناني في العالم من اجل الدفاع عن القضايا الوطنية والعربية، واجتذاب الطاقات والرساميل اللبنانية المهاجرة للثمنير في الوطن الام، والاستفادة من هذه الثروة اللبنانية العلمية والفكرية والاقتصادية والسياسية.

كذلك تنطلق الحكومة من ادراكها العميق بأن اهمية ثورة الاتصالات في عصر العولمة لا تكمن بالنسبة للبنان في البعد الاقتصادي فقط، اذ انها تتيح أيضاً تغييراً جذرياً في درجة التواصل وتوحيته بين لبنان المقيم ولبنان المغترب حيث ينتشر ما يزيد على الـ ١٥ مليوناً من اللبنانيين يكونون القرية اللبنانية الكونية. ومن هنا فان تطوير هذا القطاع والسماح له بمواكبة التقنيات المتاحة والمستجدة يسمح بتعميق ذلك التواصل في المجالات الاقتصادية والثقافية والوطنية مع اللبنانيين في المغتربات.

ثامناً: في السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية

ان الاوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية والمعيشية وتطورها وكذلك الثقة بمستقبلها تتأثر إلى حد بعيد بتطور الاوضاع السياسية والامنية والقضائية.

ولقد عبر الشعب اللبناني عن رغبة ملحة لدى اللبنانيين وخصوصاً الشباب منهم باعادة بناء دولتهم واصلاح مؤسساتها وارساء اسس اقتصاد حديث ومنتج يتماشى مع قدراتهم وتطلعاتهم.

وعلى هذا ستعمل الحكومة على السير في تنفيذ رؤيتها الاقتصادية في بناء مستقبل اقتصادي منتج وكفوء وتنافسي للبنان، مؤكدة عزمها على اعادة اطلاق الاصلاحات الاساسية وتبيينها بما يمكن لبنان من استعمال طاقاته وموارده البشرية والمادية والزمنية كاملة وبما يضعه على المسار المحفز للاستثمار والنمو وزيادة فرص العمل وبما يسهم في تحسين الاوضاع المعيشية ويحافظ على الاستقرار النقدي.

وهكذا تقوم السياسة الاقتصادية للحكومة على المبادئ العامة الآتية:

١ - استعادة الثقة في الداخل والخارج بمستقبل الاقتصاد اللبناني من خلال تأكيد صدقية الدولة وتصميمها على تنفيذ الاصلاحات المالية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة. ومن هنا فان اعادة اطلاق تلك الاصلاحات التي وعد بها اللبنانيون منذ سنوات والتي وضعت اسسها في مؤتمر باريس - ٢ وفي المشاريع الاصلاحية الاخرى والتي كان آخرها مشروع موازنة عام ٢٠٠٥ تشكل مدخلاً اساسياً لعملية استعادة الثقة.

٢ - ان اي اصلاحات تبقى منقوصة وغير فعالة وغير مقنعة اذا لم تكن مقرونة بالتزام حاسم لمحاربة الفساد ومكافحة الهدر وتعزيز الانتاجية ومكافأتها، واعتماد وسائل الافصاح والمساءلة على قدر الصلاحية والمسؤولية.

٣ - ان الاداء الاقتصادي لا يمكن فصله عن الشأن الاجتماعي، لذلك فان هناك ضرورة لرسم سياسات فاعلة للتنمية المتوازنة والمستدامة، تهدف إلى حماية الفئات المهمشة اجتماعياً، والعمل على مكافحة الفقر والجهل والمرض. كذلك ستسعى الحكومة إلى اطلاق حوار وطني يسهم في التوصل إلى ميثاق اجتماعي واقتصادي جديد بين افرقاء الانتاج من اجل زيادة الحركية وتعزيز الانتاجية بما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني ومصلحة اللبنانيين.

٤ – ان بناء اقتصاد عصري يكون محوره الاساسي قطاعا خاصا وديناميكيا وقادرا على التكيف مع المتغيرات التكنولوجية العالمية، وبالتالي يكون قادرا على المنافسة بما يؤمن نسبا عالية من النمو المستدام ويساهم في ايجاد فرص عمل جديدة للشباب ويحسن من مستويات عيش اللبنانيين ونوعيته.

٥ – ان عملية النهوض والاصلاح لا تقتصر على جهد تقوم به الحكومة او مؤسسات الدولة، بل تتطلب اشراك جميع القوى السياسية والهيئات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني بما فيها المنظمات الشبابية، مع استمرار الحوار البناء مع المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية والدول الصديقة.

٦ – تأكيد أهمية اعادة انخراط لبنان في الاقتصاديين العربي والعالمي من خلال التزام الحكومة سياسة مقدامة تهدف إلى تعميق الروابط الاقتصادية مع الدول العربية والاندماج الاقتصادي معها. كما تلتزم الحكومة ايضا تمتين تعاون لبنان مع الاتحاد الاوروبي والعمل على تعميق الاندماج الاقتصادي وتعزيز العلاقات السياسية والثقافية معه، في اطار مسار برشلونة، واتفاق الشراكة الموقع بين الطرفين والعمل على الاسراع في الانخراط في سياسة الجوار مع الاتحاد الاوروبي وتسهيل عملية انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية وتطبيق القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية ومكافحة القرصنة.

٧ – ان نجاح الحكومة في تنفيذ برنامجها الاقتصادي والمالي يشترط تطبيق كل البنود الواردة فيه دون انتقاص او اجتزاء او انتقائية او ابطاء، مما يزيد فاعلية هذا البرنامج ويمكن الحكومة بالتالي من احداث الصدمة الايجابية المطلوبة لاجراء المعالجات للمسائل الاقتصادية والمالية الداهمة.

ان المحاور الاقتصادية والمالية والاجتماعية الرئيسية في برنامج الحكومة الاقتصادي والمالي والاجتماعي:

١ – في الاقتصاد والنمو وتشجيع القطاعات الانتاجية:

أ – تؤمن الحكومة بتحقيق نمو يطول بشكل شبه متواز جميع المناطق ومختلف القطاعات الاقتصادية. وسوف تولي الحكومة اهتماما خاصا بالقطاعات الانتاجية التقليدية ولاسيما الصناعة الوطنية والزراعة، من خلال التشجيع والتركيز على الأنشطة والسلع ذات القيمة المضافة العالية. كما ستعتمد إلى الآليات التي تحفز على رفع مستوى الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات الانتاجية والتحفيز على اعتماد المعايير والمواصفات الدولية، وكذلك تأمين المناخات الملائمة لتشجيع المبادرات الاقتصادية وزيادة معدلات النمو.

كما ستولي الحكومة القطاع الزراعي اهتماما خاصا لمعالجة المشاكل الهيكلية التي يعانيها على شتى الصعد، توصلا، ومن خلال تعزيز الارشاد الزراعي وعدد من الآليات التي تسهم في التحول، إلى المنتجات القادرة على المنافسة في اسواق التصدير والمتلائمة بنوعيتها واساليب تسويقها مع المعايير الدولية وتكون قادرة على المنافسة.

ب – سوف تعمل الحكومة من اجل تنمية قطاع الخدمات القادر على ايجاد فرص العمل الجديد وبالاخص القطاع السياسي نظرا إلى اهميته الاقتصادية والانمائية وتأثيره الايجابي في القطاعات الاخرى ومساهمته في تحسين صورة لبنان في الخارج، اضافة إلى ذلك ستعمل الحكومة على مساندة القطاعات الانتاجية في عملية التحول الاقتصادي نحو اقتصاد القرن الـ ٢١، المبني على المعرفة (economy knowledge). وستركز على ضرورة الاهتمام بقطاعات الاقتصاد الجديد "New Economy" التي من شأنها ان تحقق نسبا مرتفعة من النمو والعمالة الجديدة بما يؤدي إلى اعتماد الانتاج الفكري مصدرا للدخول والثروة الوطنية.

ج – سوف تولي الحكومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم "SMEs" اهتماما خاصا وكذلك المؤسسات الناشئة "Start – ups" التي تسمح للشباب بالانخراط في القطاعات الانتاجية وترسخ بقاءهم في الوطن. كما ستعتمد إلى تشجيع المبادرات الاقتصادية الجديدة من خلال تسهيل عملية الانخراط في العمليات الانتاجية وكذلك في سهولة الانسحاب منها.

د – سوف تسعى الحكومة إلى ان تكون في خلفية جميع سياساتها ومبادراتها مسألة تنمية الطاقات البشرية، وخصوصا الشابة منها، والتي تعتبر الثروة الحقيقية للبنان، وعلى اساسها سوف يبني لبنان اقتصادا عصريا.

هـ – سوف تشجع الحكومة على اشراك اكبر للشباب وللمرأة اللبنانية في بناء الاقتصاد من خلال اعطائهم فرصا اكبر في قيادة المؤسسات العامة.

٢ – في المالية العامة والدين العام:

تؤمن الحكومة بأن من الضروري العمل بجد واقدام على تصحيح الخلل في المالية العامة وتحقيق خفض مستمر في مستويات العجز ومعالجة مشكلة الدين العام لذا سوف تتركز جهود الحكومة على المحاور الاساسية الآتية:

١ – ترشيد الانفاق العام وتقليصه من خلال اقرار ورش الاصلاحات والتعديلات القانونية المقترحة التي تضمنها مشروع موازنة ٢٠٠٥ وتنفيذها – والتي تم وضعها في تشرين الاول ٢٠٠٤ – بما فيها تلك التي تتعلق بالمؤسسات العامة.

- ٢ - تعزيز الإيرادات وتحديث النظام الضريبي وتفعيل الادارة الضريبية، بما يؤدي إلى تحسين الجباية للضرائب والرسوم.
- ٣ - تحديث ادارة الدين العام وذلك عبر تطبيق سياسات تمكن من ادارة مخاطره بشكل أفضل وتخفيض عبء كلفته على الإقتصاد.
- ٤ - تنفيذ برنامج التخصيص لتحريير القطاعات الحيوية في الإقتصاد ولاسيما قطاع الاتصالات والكهرباء والطاقة من احتكار الدولة، وفقاً للقوانين المرعية الاجراء على ان يصار إلى استعمال حصيلة عمليات التخصيص كاملة في اطفاء جزء من اصل الدين العام. وستسعى الحكومة، في موازاة عمليات التخصيص هذه، إلى تطوير الاسواق المالية من خلال تفعيل عمل البورصة من طريق عرض جزء من اسهم الشركات المعنية والناجمة من عمليات التخصيص هذه على الجمهور، بما يحصن العملية ويزيد فرص نجاحاتها.
- ٥ - العمل على تفعيل مصادر الدعم من أصدقاء لبنان: من خلال التبنّي الكامل للسياسات والاجراءات التي كان قد التزمها لبنان في مؤتمر باريس - ٢ والتزام برنامج اصلاح مالي واداري قابل للتنفيذ ويحظى بدعم سياسي داخلي يشكل اساساً لحصول لبنان على مساعدات مالية من اشقائه واصدقائه تدعم جهود اللبنانيين في الإصلاح وتحقيق النهوض الإقتصادي والاجتماعي وتسهل معالجة مشكلة الدين معالجة جذرية ودائمة.
- ٣ - في دور الدولة وعمل المؤسسات:
- ان تحقيق الاهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي يطمح اليها اللبنانيون يعتمد بصورة اساسية على نجاح الدولة من خلال انظمتها ومؤسساتها وممارساتها في افساح المجال امام المبادرات الفردية للإنتاج والاستثمار وتحفيز العجلة الاقتصادية من جهة، ومن خلال تخفيف عبء التكاليف المترتبة على المواطنين والمؤسسات الإنتاجية من جهة اخرى. ان فهم الحكومة لهذا الواقع يدفعها إلى العمل على اعادة صياغة دور الدولة من خلال:
- ١ - رفع كفاءة الإدارات العامة والمؤسسات الحكومية وتطوير قدراتها البشرية واعتماد سياسة ديموقراطية الجدارة والكفاءة ومكافأتها، وليس على اساس الولاء والانتماء.
- ٢ - تحسين نوعية الخدمات للمواطنين واحترام حقوقهم وكرامتهم بغية نيل ثقتهم بوصفهم يشكلون الهدف الاساس لعمل ودور مؤسسات الدولة وادارتها وذلك من خلال اعتماد اساليب عمل حديثة وبسيطة وسريعة وشفافة كذلك في تطوير مجالات الحكومة الالكترونية وسيلة حديثة لخدمة المواطنين.
- ٣ - محاربة الفساد والرشوة والعمل على ايجاد أسس حديثة للمساءلة والمحاسبة والمراقبة، ومتابعة عمل المسؤولين في ادارات الدولة ومؤسساتها ومحاسبتهم على اساس الاداء، مما يستدعي اعتماد الاساليب الحديثة وصولاً إلى تجديد دور وعمل اجهزة الرقابة
٤. - ازالة العراقل الادارية من امام المبادرات الإنتاجية ولا سيما تلك التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على مساعدتها في خفض تكاليف مدخلاتها الاساسية وكلفة تمويلها، ووضع سياسات اصلاحية للموارد البشرية واعتماد توصيف وتصنيف حديثين للوظائف.
- ٥ - استكمال البنى التحتية الرئيسية على مستوى الوطن ككل وصيانتها والنظر في البرنامج الاستثماري للحكومة لتتلاءم مع الحاجات والامكانات، مع تأكيد وجوب افساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في الاستثمار التنموي حيث أمكن.
- ٦ - اجراء اصلاح جذري للمؤسسات العامة واعادة النظر في استمرارية البعض منها ودوره.
- ٧ - تعميق مجالات التعاون بين ادارات الدولة ومؤسساتها مؤسسات المجتمع الاهلي والقطاع الخاص في نطاق التنمية المنطقية بما يتضمن تفعيل دور البلديات في هذا المضمار.
- ٤ - في الشأن الاجتماعي:
- سوف تسعى الحكومة إلى مقاربة جديدة للنهوض بالشأن الاجتماعي بهدف ايجاد برنامج اجتماعي متكامل هادف وفعال يركز على ما يأتي:
- ١ - الحد من ظاهرة الفقر المدقع وصولاً إلى القضاء عليها وفقاً لاهداف الالفية للتنمية بحسب دراسة الامم المتحدة للتنمية الخاصة بلبنان.
- ٢ - ايجاد شبكات الامان الاجتماعي "Social Safety Nets" في مجالات الصحة والتعليم وضمان الشيوخوخة ووضع تحديد دقيق لمعايير الافادة من هذه الشبكات بالاضافة إلى العمل على ايلاء الفئات المهمشة اجتماعياً اهتماماً خاصاً ولا سيما الفئات ذات الحاجات الخاصة (المعوقون، الايتام، العجزة، الاطفال العاملون...).
- ٣ - اتخاذ خطوات عملية لاصلاح اجهزة التغطية الاجتماعية، ولا سيما في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة الصحة بما يضمن الوصول إلى شمولية اكبر في التغطية ومعايير ادق في الاستفادة في تحقيق زيادة في المردودية والصحية الاجتماعية والاقتصادية للانفاق.

٤ - تحسين المردود الاجتماعي للانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية الرئيسية (صحة وتعليم وشؤون اجتماعية) بهدف الوصول إلى تغطية أشمل ومساواة أكبر بين الفئات المستفيدة.

تاسعاً: في التربية والتعليم

ان مسائل التوافق والنوعية والملاءمة في قطاع التربية والتعليم، هي من أهم القضايا التي تشغل بال اللبنانيين وتذهب بعيداً في ضمائرهم وهمومهم لكونها حقاً من حقوقهم الوطنية الأساسية. ذلك ان مستقبل لبنان تصنعه اجيال ذلك المستقبل. فبقدر ما نحسن اعداد هذه الاجيال، يمكننا ان نبني الآمال والطموحات على لبنان الغد. ولذلك تأتي مهمات التربية والتعليم في اعلى مراتب الاولويات في برنامج عمل الحكومة. وترى الحكومة ان عليها ان تراعي في سياستها التربوية تحقيق التناسق والتكامل بين الابعاد الثلاثة التي تتجسد فيها هذه السياسة، وهي: حرية التعليم التي كفلها الدستور، والمصلحة العامة وهي الحد الذي وضعه الدستور لممارسة هذه الحرية من جهة أولى، وربط التعليم في مختلف مستوياته بحاجات سوق العمل كما ونوعاً من جهة ثانية، والمشاركة في حضارة العالم وتقدمه، بالمعارف الجديدة والمتجددة، وبالافادة من ميزات لبنان التفاضلية، ومن انفتاحه الثقافي والاقتصادي من جهة ثالثة.

ان الوحدة الوطنية التي ما زلنا نجاهد في سبيلها منذ انشاء هذا الوطن الصغير بجغرافيته، العظيم برسالته، تبدأ ببناء وحدة المواطنة في نفوس النشء الجديد التي يكتمل تكوينها او يكاد في مرحلة التعليم الاساسي. ولذلك ستعمل الحكومة على استكمال تجديد مناهج التعليم، والتأسيس للبدء بتنفيذ قانون الزامية التعليم في المراحل التأسيسية. ومن الطبيعي ان يترافق ذلك مع بذل الجهد الممكن والمستمر لتأمين البناء المدرسي الصالح والمجهز تجهيزاً كافياً على امتداد مساحة الوطن، ومعالجة التخمة وسوء التوزيع في المدارس وفي ملاك التعليم الرسمي واعطاء مجال اكبر للمشاركة الاهلية في ادارة المدارس الرسمية، كذلك في ممارسة رقابة جادة وواعية على مستوى التعليم ونوعيته في المدارس الخاصة والمجانبة وعلى الاقساط المدرسية ولا سيما من خلال اشراك البلديات والجمعيات الاهلية.

اما في ما خص التعليم الثانوي فترى الحكومة أن حاجة لبنان باتت أيضاً واضحة منذ عقود لتشجيع التعليم المهني والتقني من اجل مد سوق العمل في داخل الوطن وكذلك مجالات عمل شبابنا في الخارج بحملة الشهادات المهنية الملائمة بمختلف فروعها. ولذلك ستعمل الحكومة على تعزيز التعليم المهني والتقني الرسمي وتحسين مستوياته ونوعيته وتلاؤمه، وتعزيز الرقابة على المدارس المهنية الخاصة لتأمين مستوى من التعليم يضمن لخريجي هذه المدارس التلاؤم مع حاجات سوق العمل وبالتالي الافادة من فرص العمل المتاحة.

اما في مجال التعليم الجامعي فان الحكومة ستعمل على ايلاء الجامعة اللبنانية كل الاهتمام الذي تستحقه بوصفها بونقة للانصهار الوطني، ومجالاً رحباً لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم العالي وامكان تأمين التعليم الجامعي على مستوى عال من الكفاءة والتلاؤم مع المستويات المتميزة التي يتطلبها اقتصادنا ودورنا في المنطقة العربية والعالم. وتعتقد الحكومة ان الامر اصبح اقرب إلى المنال - ولا سيما ان المرحلة الاولى من البناء الجامعي الموحد في الحدث قد شارفت الانتهاء.

من جهة اخرى، تحرص الحكومة على توكيد استقلال الجامعة الاكاديمية وضرورة مدها بكل اشكال الدعم الممكن مادياً ومعنوياً وتنظيمياً، على ان تجري متابعة مستمرة للنتائج المحققة على صعيد الخريجين لجهة الكفاءات والمهارات التي اكتسبوها خلال دراساتهم الجامعية بالمقارنة مع افضل المعايير العالمية والجامعات في لبنان والعالم. ولذلك فان الحكومة ستعمل على وضع قانون جديد يضمن هذا الاستقلال ويضمن تأمين المستوى الاكاديمي الرفيع لهيئتها التعليمية، كما يضمن معالجة الشوائب الاكاديمية والتنظيمية التي تعترض عمل الجامعة اللبنانية.

من جهة اخرى، ترى الحكومة ان التوسع الذي شهدته البلاد في السنوات الاخيرة في التعليم الجامعي الخاص، والذي تتخلله شوائب عديدة على المستويين الاكاديمي والتنظيمي، يفرض العمل على وضع قانون جديد للتعليم العالي يضمن حرية التعليم مع ممارسة الدولة رقابتها على هذه الحرية وكذلك لتأمين المستوى الاكاديمي اللائق واحترام القوانين والانظمة التي تهدف إلى تحقيق الصالح العام على المستوى التنظيمي وتجديد المناهج وتأمين الابنية الجامعية الملائمة.

ان الحكومة تدرك ان وضعنا في لبنان نتاج امرين اثنين: الحرية والنوعية، وفي سائر المجالات، وبخاصة في التربية والثقافة. ولذلك لا بد من العمل للوصول إلى مستويات عالية من الجودة والنوعية في سائر مراحل التعليم، وفي سائر مؤسساته.

عاشراً: في الثقافة

ترى الحكومة ان لقضايا الثقافة مكانها في مشروع بناء لبنان الجديد الذي تدعو اليه وتلتزم العمل على تحقيقه. ان نهضة لبنان تعني أيضاً نهضة الثقافة على نحو يظهر وجه لبنان الحضاري وغنى تراثه واسهامات ابنائه. فالثقافة في لبنان أساس لوجوده ولهويته. ولا تنهض الثقافة من دون الحرية. لقد اسهم لبنان بثقافته وحرية في بناء النهضة العربية وهو مدعو اليوم إلى أن يؤدي دوراً فاعلاً وريادياً في اطلاق نهضة عربية جديدة.

ويستدعي ذلك عودة بيروت عاصمة للكتاب والفنون وسائر صنوف الابداع العربي وجسراً بين الثقافة العربية وثقافات العالم.

ان الثقافة ليست في حاجة إلى رعاية ولا هي تقبل الوصاية بل تستحق الدعم في شتى الحقول، وفي مقدمها الحفاظ على ثروة لبنان الأثرية.

ان مهمة الحكومة ليست توجيه الثقافة وبالتالي تكييلها. لكن على الحكومة التأكيد على أهمية الابداع ودعم المبدعين. ان الحكومة لا تعتبر الثقافة في لبنان ترفاً او مادة استهلاكية بل انتاجاً وطنياً أساسياً وبالتالي ستسعى إلى استقطاب الطاقات وتوظيفها في مختلف حقول النشاط الثقافي.

كذلك ستعمل الحكومة على اصدار التشريعات الخاصة بتنظيم عمل وزارة الثقافة ولا سيما تلك المتعلقة بالمبدعين، من كتاب وفنانين، ومساعدتهم وضمان حقوقهم.

حادي عشر: صندوق المهجرين ومجلس الجنوب

استكمالاً لبند جوهري من بنود الوفاق الوطني، ستعمل الحكومة بسرعة وجدية على اقفال تام وكامل لملف المهجرين وعلى استكمال تنفيذ المشاريع والمهمات التي يتولاها مجلس الجنوب لكي يصار إلى اقفال مؤسستي الصندوق الوطني للمهجرين ومجلس الجنوب بشكل كامل.

ثاني عشر: في الاتصالات

ستبادر الحكومة في حقل الاتصالات وبالتنسيق بين وزارة الاتصالات ووزارة المال إلى التدقيق في المداخل المحققة لدى قطاع الاتصالات من الشبكة الثابتة وشبكتي الخليوي وغيرها من المداخل المتأتمية من هذا القطاع الحيوي لضبطها وتحويلها مباشرة إلى حساب الخزينة الموحد. من جهة اخرى، ستبادر الحكومة إلى اجراء الاصلاحات الادارية والمالية اللازمة ووضع حد للتجاوزات والاعتداءات على التخابر، وستتشدد في تنفيذ عقود الادارة الحالية في قطاع الهاتف الخليوي ومعالجة الدعاوى والملفات العالقة. كما ستعمل على اعداد الترتيبات والاجراءات في ما خص الشبكة الثابتة تمهيدا لانشاء "شركة اتصالات لبنان" وانشاء الهيئة الناظمة. ومن ناحية اخرى ستعمل الحكومة لتطوير وتحرير قطاع الاتصالات وتعزيز التواصل السريع والانترنت مع خفض التعريفات، لكي يشكل ذلك رافعة ومحفزا للاقتصاد الوطني للاستفادة من المجالات الواسعة التي يتيحها اقتصاد المعرفة، ومن ذلك الاعداد للتعامل مع متطلبات المرحلة المقبلة في مجال تخصيص هذا القطاع الحيوي.

ثالث عشر: في الطاقة والمياه

١ - في معضلة الكهرباء:

شكل قطاع الكهرباء وادارته في السنوات الماضية مصدر مشاكل مستعصية في الجوانب التشغيلية والتشغيلية والادارية. كما شكل هذا القطاع ايضا مصدر عبء متزايد على كاهل المواطنين وأضر بحياتهم ومصالحهم، كما أرقق مالية الدولة، ونال من صدقيتها. ومما زاد الامر تعقيدا وأعباء في الأونة الاخيرة تلك الزيادة الكبيرة المستمرة في اسعار النفط العالمية مما زاد من حجم الابعاء التي تتحملها الخزينة والاقتصاد، وبالتالي زيادة حجم العجز في الموازنة وزيادة حجم الدين العام. ولذلك، فان الحكومة سوف تعمل على اعتماد معالجات تدريجية ومبرمجة لمشكلة الكهرباء على الامد القصيرة والمتوسطة والطويلة:

١ - حل مشكلة نقل الطاقة الكهربائية حلاً نهائياً من طريق استكمال اقامة الاعمدة لانجاز شبكات النقل وبما يؤمن استعمال الطاقة الانتاجية المتاحة، ويخفض نسبة الهدر الفني.

٢ - اعتماد سياسة مبرمجة وصحيحة لاستيراد المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل معامل الانتاج وفقاً لاتفاقات مباشرة بين الدولة اللبنانية والدول النفطية الشقيقة، من أجل خفض كلفة استيراد تلك المشتقات.

٣ - العمل على الاسراع في تنفيذ الاتفاق المعقود مع الشقيقة سوريا من أجل استيراد الغاز الطبيعي بما يخفض كلفة الانتاج للطاقة المنتجة في معامل الداوي في شمال لبنان.

٤ - التشدد في عملية فونرة الطاقة المسلمة للمستهلكين وكذلك في تحصيل الفواتير من الجميع دون استثناء.

٥ - المبادرة إلى البحث الجدي في وضع اتفاقات مع مؤسسات ودول منتجة للغاز الطبيعي بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص وبتنويل منها.

٦ - المبادرة فوراً إلى القيام بتشركة (Corporization) معامل الطاقة وشبكات التوزيع وصولاً إلى اشراك القطاع الخاص وبتنويل منه في ما خص عمليتي الانتاج والتوزيع.

٧ - العمل في شكل جدي وسريع على اعادة تجهيز معامل قائمة او انشاء معامل جديدة بالتعاون مع القطاع الخاص وبتنويل منه لمواجهة الحاجات المتزايدة للكهرباء في السنوات المقبلة.

٨ - العمل في شكل جدي وسريع على استطلاع مجالات زيادة استفادة لبنان من مصادر الطاقة المانية.

٩ - الاستمرار في درس وسائل معالجات العجوزات الهائلة التي تتحملها الخزينة اللبنانية بما يأخذ في الاعتبار التحسن في كفاءة عمليات الانتاج والتوزيع ومعدلات الفوترة والجباية وبالتوازي مع مدى تحمل الاقتصاد اللبناني ومختلف الفئات الاقتصادية للمواطنين، وبما يمكن، من جهة اخرى، الخزينة اللبنانية ان تتحملة من عجز وزيادة في الدين العام.

٢ - في المياه:

أصبحت مسألة المياه في لبنان ذات أهمية كبرى ولا سيما ان المتساقطات المائية تنحصر في فترة قصيرة، وهناك مسارب كثيرة للهدر وسوء الاستعمال.

أ - تأمين مصادر مياه الشفة والذي بحسب حاجات المناطق والاهالي والنمو الاقتصادي، خصوصا بعد تنفيذ العديد من الشبكات دون ربطها او تأمين مصدر تغذية لها.

ب - استكمال دراسة مشروع الليطاني وتنفيذه بمراحله المختلفة لكونه حاجة انمائية وحقا وطنيا وضرورة لتلبية بعض حاجاتنا المقدره في السنين المقبلة.

ج - متابعة انشاء السدود وتنفيذها (شبروح - العاصي - القيسماني وغيره) والبحيرات وفقا للخطة العشرية والاتفاقات الموقعة وضمن حقوق لبنان في الأنهر المشتركة (العاصي - الكبير الجنوبي - الحاصباني).

د - تأكيد ضرورة التصرف بالمياه بمفهوم الادارة المتكاملة وتفعيل عمل مصالح المياه في ضوء هذا المفهوم الجديد.

هـ - العمل على ترشيد استهلاك المياه واستبدال استخدام المياه الجوفية من خلال مصادر مياه سطحية، وزيادة نسبة تغذية المياه الجوفية من مياه السيلان السطحي.

رابع عشر: في الصحة العامة

تلتزم الحكومة السير قدما في عملية شاملة لاصلاحات جذرية في النظام الصحي، وصولا إلى طبابة عادلة وشاملة تركز على أسس علمية وموضوعية تراعى فيها نوعية الخدمات المتطورة بالكلفة المعقولة ومكافحة الهدر والمحابة وسوء التنظيم بما يؤمن استعمالا ومردودا افضل للموارد المالية التي يجري انفاقها في هذا المجال. وهي لذلك ستعمد إلى تنفيذ الخريطة الصحية بمختلف جوانبها من وقاية ورعاية واستشفاء ودواء، والسير بتحديث ادارة القطاع الصحي من خلال كوادر بشرية ذات كفاءة عالية واعتماد انظمة المعلوماتية الصحية، واجراء مكنتة شاملة لهذا القطاع والتزام اطلاق العمل في مختلف مستشفيات الدولة في بيروت والمناطق بالاضافة إلى تفعيل اجهزة الرقابة والتقويم، مع تأكيد الدور المهم الذي يمكن ان يؤديه القطاع الخاص وكذلك على الدور الذي تؤديه المؤسسات الاهلية في هذا الصدد.

ووصولا إلى هذا المبتغى، سوف تعمل الوزارة من ضمن مبدأ الشراكة والمسؤولية، مع الجهات المعنية من مؤسسات تشريعية ونقابات والمراكز الاكاديمية والهيئات الدولية، بالاضافة إلى الصناديق الضامنة والانتمائية لانجاز مشروع الاصلاح الصحي الذي يؤمن طبابة كريمة وعادلة للمواطن اللبناني من خلال تحسين استعمالات ومردودية الامكانيات المادية المتوافرة والمخصصة لهذه الاغراض. كذلك ستعمل الحكومة على ان يبقى لبنان ويتعزز دوره في المنطقة باعتبارها مركزا متميزا ومقصودا وقادرا على تقديم خدمات طبية مميزة، وموطنا لتدريب وتخريج الكوادر البشرية في مختلف مجالات الصحة التي تتوافق مع متطلبات العصر وحاجات أبنائه وقاصديه على حد سواء.

خامس عشر: في المرأة والشباب والرياضة

ان استنهاض طاقة الشباب اللبناني بالاضافة إلى اهمية المشاركة السياسية والوطنية تستدعي معالجة مشتركة لمفاصل عدة تربوية وثقافية واقتصادية خاصة العمل على تشجيع المبادرات الاقتصادية والصناعية والتجارية الشبابية بتشريعات مؤاتية عبر القروض الميسرة والانتمائية لمشاريعهم. هذا بالاضافة إلى اعادة التوجه التربوي والتعليمي بما يلانم سوق العمل ويوفر فرص عمل جديدة وملائمة.

ويأتي الدور الرسمي في اعادة الحياة إلى الرياضة اللبنانية بعيدا عن التجاذبات السياسية والمناطقية والطائفية وبدعم البنى التحتية في مختلف المناطق، يأتي هذا الدور متمما لتفعيل دور الشباب والمجتمع الاهلي في بناء لبنان الجديد.

من جهة اخرى، ستعمل الحكومة على التركيز على قضايا المرأة كشريك اساسي وفاعل في الحياة العامة عبر

استحضار المناخ القانوني المؤاتي لتعزيز دورها في مختلف القطاعات وستؤسس لدمج مفهوم الجندرة في كل

السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية بما يتلاءم والمفاهيم العالمية الجديدة على هذا الصعيد.

كما ستضع الحكومة موضع التنفيذ كل التعهدات التي التزمها لبنان بموجب التوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي

في بيجينغ سنة ١٩٩٥ حول قضايا المرأة.

سادس عشر: في البيئة

تعتقد الحكومة اعتقادا راسخا ان حماية البيئة هي حماية للبنان وللبنانيين وللمستقبلهم. فهي جزء من ثروتهم وهي

الحاضنة لصحتهم، كما انها الحافز لاقتصادهم والمعزز لمجالات نموه.

ولذلك فان حمايتها مسؤولية جماعية تقع على كاهل مؤسسات القطاعين العام والخاص وعلى كاهل المؤسسات التربوية والاعلامية. وهي تتعدى النطاق الوطني الى شراكة مع الدول العربية الشقيقة والدول الاوروبية الصديقة ولذا تعى الحكومة مسؤولية وزاراتها المختلفة، وفي طليعتها وزارة البيئة، في العمل من اجل وضع حد للتدهور البيئي والذي يدفع لبنان واللبنانيون كلفته الغالية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والجمالية. ولذا ستعمل الحكومة على وضع اطار عملي للتعاون بين الوزارات المعنية، ومن ضمنها وزارة البيئة من جهة والمنظمات الاهلية والجمعيات البيئية من جهة اخرى. وستعطي الحكومة أهمية خاصة لاعادة تحريج لبنان ووقف التصحر في اجزاء من ربوعه والحفاظ على مياحه الجوفية.

كذلك ستعمل الحكومة من جهة اولى على وضع خطة وطنية لمعالجة مشكلة النفايات الصلبة بكل جوانبها، وعلى مباشرة تنفيذها على قاعدة التنسيق الفعال بين الوزارات المعنية وبالشراكة بينها وبين البلديات، فضلا عن العمل على معالجة مسألة الصرف الصحي من خلال مخطط شامل انطلقا مما جرى تنفيذه وما يستوجب القيام به لربط الشبكات ومحطات التكرير مستفيدة من المساعدات الاقليمية والقروض الميسرة وعلى اساس المعايير العلمية والدولية المعتمدة في هذا الخصوص.

وعلى هذا الاساس، ترى الحكومة ان العناية بالبيئة والحفاظ عليها، يتطلبان تخطيطا وتشريعا وبرمجة وتنفيذا بهدف ادماج السياسات البيئية في سياسات كل القطاعات الانمائية. كما تتطلب هذه العناية التشدد في تطبيق القوانين وتنفيذ القرارات، ورفع الوصايات وتفكيك شبكات المصالح التي لم تعبا بالبيئة ولا بمصالح الوطن ومستقبل المواطنين.

سابع عشر: في العلاقة مع المجلس النيابي

تعتبر الحكومة ان هذه الحقبة هي مرحلة جديدة في تاريخ لبنان، انها حقبة تطبيق اتفاق الطائف، وحقبة احترام الدور الذي نيط بالمؤسسات الدستورية وبخاصة مؤسسة مجلس النواب ومؤسسة مجلس الوزراء، بالاضافة الى تأكيد اهمية فصل السلطات من ضمن صيغة التعاون بينهما.

لذا تصّر الحكومة على تفعيل العلاقة الجيدة بين هاتين المؤسستين الدستوريتين، وارساء جو التضامن الديمقراطي من خلال الافصاح والشفافية في العمل، والمساءلة، والشرح، والتواصل المستمر، والمحاسبة في اطار مؤسساتي، بما يتيح لوزارة الدولة لشؤون مجلس النواب اداء دور جديد وفاعل في هذا المجال.

وفي هذا الخصوص، ترحب الحكومة بالمبادرة الى اطلاق فكرة الجلسات الدورية للمساءلة، جريا على ما هو معمول به في العديد من الدول الديمقراطية وبما يؤكد الفصل بين السلطتين التشريعية من جهة، والتنفيذية من جهة اخرى، وبما يعزز الممارسة الديمقراطية والدستورية ويرفع مستويات الافصاح والمحاسبة وحسن الأداء.

الخاتمة

كانت الشهور القليلة الماضية شهورا صعبة وقاسية على اللبنانيين، وعلى الاشقاء والاصدقاء الذين احبوا لبنان، وهالهم مصابه، الا ان آمالهم بلبنان جددتها عزائم شبابه، ورفضهم للفرقة والفتنة والانقسام. لقد خسرنا الكبير والكثير، لكننا ربحنا الوحدة والوطن، والتحدي الآن ان نصمد في الحاضر، لكي نربح المستقبل.

ما عاد ممكنا ان نخسر، بل وما عاد ذلك مقبولا او محمولا. ولا اتحدث هنا عن الاوضاع الاقتصادية والمعيشية فحسب، على صعوبتها وقسوتها، بل اتحدث عن الوجود الوطني، وعن السلامة الوطنية.

نقع اليوم في حاضر حافل بالتحديات، وفي منطقة ومرحلة مليئة بالمخاطر. وصمام الامان الوحيد الذي نملكه وحدة شعبنا، والثقة التي يوليها اللبنانيون لوطنهم ودولتهم وارانهم في الاصلاح والنهوض.

ما عاد مقبولا ان يعيش اللبنانيون في ظل دستور نضعه ولا نطبقه او نلتزمه، ومؤسسات اكثرها لا يعمل. وقوانين لا تنفذ.

وما عاد مقبولا ان يظل امن المواطن عرضة للاهتزاز، وعيش المواطن عرضة للضياع. ومشكلات المواطن الكبيرة والصغيرة لا يعالج معظمها الا في وسائل الاعلام، ومن ضمن الاثارة المعهودة.

اذا كنا نريد لوطننا البقاء والاستمرار والنهوض، فلا بد من التغيير والتجديد والاصلاح. والاصلاح مؤلم، والتغيير اكثر ايلاما. وهما مؤلمان لانهما اصطدما دائما بمصالح مستقرة نجح اهلها في تصويرها باعتبارها مصالح طائفة ما، او منطقة ما، او زعامة ما.

نحن والعرب والعالم امام شعب خرجت ملايينه طلبا للوفاق والتوافق، وطلبا للحرية، وطلبا للدولة القوية القادرة، وطلبا للديموقراطية، والعيش الكريم. ولا عيش ولا كرامة ولا حرية الا بالتغيير الذي يجدد النظام، والا بالاصلاح الذي يصوب مسار عمل المؤسسات، ويضع الدستور والقوانين موضع الاحترام والتنفيذ، ويحقق النهوض للوطن والدولة والنظام.

لقد فوّتنا وفاتتنا فرص كثيرة. والمسؤولية مشتركة. والوطن واحد. والدولة واحدة. وينبغي تطوير النظام بما يسمح بمواجهة المشكلات والتحديات، أو يستمر اللبنانيون في البحث عن نظام يصون وجودهم وحرّياتهم وعيشتهم المشترك، ومستقبلهم الواعد. فالأوطان لا تتغير ولا تستبدل. والدول لا تتغير ولا تستبدل، وإنما تتغير الأنظمة وتتجدد أو تسقط. ولأننا نريد أن ننجح ولا نسقط يكون علينا العمل بكل قوانا على تجديد النظام واصلاحه.

في وجه الاخطار المحدقة، والتحديات الكبيرة، تتقدم هذه الحكومة ببرنامجها للتغيير والاصلاح والنهوض والاعداد للمستقبل. وترتبط استمرارها في تحمل المسؤولية بقدرتها في السير قدما على هذا الدرب الطويل الذي لا بد من التحرك على مساراته مهما طال الزمن او قصر في اتجاه جلاء الغمامة عن جبين الوطن والدولة، ومواطني الوطن والدولة.

الحاجات كثيرة، والامكانات ضئيلة، ومتى تم التوحد من حول هذه الاهداف ومتى توافرت العزيمة والارادة امكن اقناع الآخرين بجديتنا وبمساعتنا، وبالتالي امكن تحسين المردود وامكن تحقيق الاهداف. لا بد ان نبدأ هذا البرنامج الطموح، هذا المسار، ونقدم فيه على اساس الانجاز، وعلى اساس ذهنية التجديد والتطوير ومكافحة اليأس واللا جدوى. فالمطلوب اذا أمران اثنان: ذهنية التطوير والتجديد، وبدء المسار الوطني النهضوي الجديد.

نعم، سنعمل من اجل التغيير، ومن اجل التجديد، ومن اجل المستقبل. ونراهن من طريق ذلك على استجلاب ثقة المواطنين واستنهاض هممهم، وعلى ثقة هذا المجلس ومراقبته ومحاسبته. لا اقول ان العالم يتطلع الينا، بل اقول ان اللبنانيين يضعوننا موضع الاختبار واليوم بالذات، وسط المعاناة، والاضطراب الامني المستمر، وتفاقم المشكلات. كان الرئيس الشهيد رفيق الحريري يقول: اذا بدأت الديموقراطية الحقيقية انتهت المكابرة وانتهى التناكي. لا مكابرة امام المراجعة والمحاسبة على الانجاز والتقصير. ولا تناكي في تغطية المصالح او رمي التبعة على الآخرين. نحن هنا لنبدأ مسارا هو - كما سبق القول - اصلاح ونهوض وتجديد، نعتمد فيه على التعاون معكم، وعلى السعي الدؤوب لنيل ثقة الشعب اللبناني، ثقته بنفسه وبدولته وبالمستقبل، ومرة اخرى مع رفيق الحريري رحمه الله الذي قال مرارا: قد يختلف اللبنانيون على الماضي لكنهم يجمعون على المستقبل.

ان حكومتنا، حكومة الاصلاح والنهوض، تتطلع إلى التعاون مع مجلسكم الكريم وهي على اساس هذا البيان تتقدم منكم طالبة الثقة".